٥ — السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالت فى أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات فى جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوربية فى شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء فى الظاهر وصنائع للسياسة فى الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف فى مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة فى هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة — وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التملص قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارته عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبتها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانية مغنما فى جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا فى الواقع فى أيدى الدول بمثابة البيادق بين لاعبى الشطرنج وفى الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فان الحقيقة المرة هى أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل فى التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما فى مصر ومراكش وغيرهما فى الاتفاق الودى المشهور .

لاندهش اذن من تغلغل النفوذ البريطانى فى دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدى مستشارين من البريطانيين فى الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضات رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تذعن ، وقد قلنا فى الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصمها — بفضل محمد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاتته فرصة الرسوخ فى أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعماؤها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها فى المجالس النيابية فى كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم فى أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهدية وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود ذلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما فى تنظيم السودان وحضارته .

وعلينا قبل أن نشرح ما أشرنا اليه عن موقف مصر فى السنوات الأولى من تلك الحركة أن نبين رأينا فى مصدرها وفى التطور الذى اتخذته فى السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من الحركات الدينية فى السودان وفى غيره من الأمم الاسلامية . وذلك أن الحياة الدينية الاسلامية كثيرا ماعبرت عن نفسها فى مظهرين أحدهما فردى يتجلى فى زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى فى اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التى تتبع طريقته وذلك اذا ما أنس فى نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أوميلا لاصلاح الفساد أوخدمة إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلامية أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة فى الحياة الاجتماعية . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد فى قرب نهاية العالم وظهور المهدى لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى رجل الدين فى نفسه أو يرى فيه غيره " علامات " المهدى المأثورة عن السلف أوعلامات قرب قيام الساعة ، عندما يحدث ذلك فلا حد لما قد يترتب على دعوة الصلاح الممزوجة بالعقيدة المهدية من نتائج .

حدث هذا فيما يتعلق برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية من جراء الحوادث فى مصر التى أشرنا اليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم " نكبة " الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له ومالا تطيقه وما لا ينبغى لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى فى سبيل الهدم لا فى البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهى مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثباته واستقرار أسبابه فى أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقى فكان الانحلال والبوار والخراب ، وقد ذكر كرومر فى تقريره عن مصر والسودان فى سنة ١٨٩٨ [1] — أى على اثر اخماد الحركة المهدية " أن الاقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد فى العهد المهدى كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجاريه الهامة (أى فى العهد البغيض السابق للثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ماشاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

---

(١) مصر ، رقم ٣ سنة ١٨٩٩

على جميع المذكور البالغين" وذكر فى موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان فى سنة ١٨٩٨ لايزيدعلى ٣٥٠٠٠ جنيه — وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذا ما كان من أمر العهد المهدى والترجع إلى مصر حيث الآن تعانى ما تعانى فى تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العرابية ومآسى الاحتلال الأجنبى اضطراب الأمر فى السودان . ففى تلك الأيام التى انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسريح الجيش المصرى بذكريتو خديوى مكون من جملة واحدة (وعلم الله أن ذلك الجيش فى ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال)، وفى تلك الأيام التى حيل فيها بين الحكومة والتصرف فى قرش من مالها وفى جندى من الفرق الجديدة التى تولى الضباط الانجليز قيادتها — فى تلك الأيام التى أخذ القنصل البريطانى فى مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان ومايجرى فيه لايعنى الامصر وحدها وأنها لاينبغى لها ان تنتظر من الحكومة البريطانية أى عون[1] . ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب فى الواقع أن لايحال بينها وبين أموالها ورجالها فى الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومندوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجرى فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم فى سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين ثغر مصوع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حرفيا ماذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم فى القاهرة ذلك الاحتلال فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لايطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية فى مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين الى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ فى سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه فى سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبى الغريب فى وادى النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هى الا سلع التبادل والمساومات[2] .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثمانى ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان فى بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكيد بجيوش مصرية . وهنا أثاوت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثانى أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، وواضح أن الشرطين شرطا تعجيز . وقد أضافت تعليمات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهاك ترجمتها : "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المالية المصرية من أعباء سوف تترتب على الإنفاق على

---

(١) برقية بارنج لجرانفيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — فى مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكى LANGER فى كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية فى السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهى أمر مشكوك فى نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقر الحملات التى ترمى إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية فى السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبى أسوان أو — على الأقل — جنوبى وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة فى المحافظة على النظام فى مصر نفسها وفى الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر"[1] . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية فى الموضوع كله . وقد بدأ السير افلن بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربى ثم السياسى من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للاقاليم الواقعة جنوبى الخرطوم وغربيها أمرا لا يدعو لأى اسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطلق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغى أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالى وادى حلفا وثغور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدى حتما إلى إضعاف حكومة الخديوى فى مصر، وأنه سيؤدى حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام فى السودان — لأرض مصر ذاتها وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد فى صعوبات الحكومة المصرية ويلقى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطانى وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغى لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربى فى السودان بقوات بريطانية، كما ينبغى لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصرى الجديد إلا فى مصر نفسها . وهو يرى أن أى تدخل بريطانى سيؤدى حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادى النيل[2] .

نقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكمين :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم تر بأسا فى أن تترك الأقاليم السودانية وأهليها لعوامل التخريب والتقتيل ، ولم تر بأسا — كما سنرى بعد قليل — فى أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

---

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانى : أنها — مع عزمها على ألا يكون لمصر من الأمر فى السودان شىء — سوف تقدم فى الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية فى القضاء على الحركة المهدية وفى إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكى تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوربية الأخرى عن التقدم فى الأراضى السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضى ، فإذا ماتمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلنكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندى مصرى مجهول رقدته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن فى عصر تقرير المصير .

ولنستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج فى تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :

" إن الحكومة المصرية تجد الآراء التى كونتها عن الموقف فى السودان كريهة مرة المذاق ، وطبيعى أن تكون كذلك وإنى لا أظن أن شريف باشا يعتقد فى قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم اذا ما تحرك المهـــدى ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلى عن السودان " يبقى اذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر فى نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أى لم يكن التخلى عن السودان ضرورة يقرها عقله ويبغضها قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلى ولأن معاونة تلك الحاميات على التقهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدفاع عن وادى حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقله والخرطوم والسودان الشرقى وينكرها قلبه لأن مصر لاتستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولاتستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أوأن تترك البناء ينهار تحت نظرها[1] . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلى عنه ويؤيد صدق نظره ماجرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيده فى أن مصر لاتستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعـد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه فى تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته فى ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلى عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

---

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقة بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣ مصر رقم ١ سنة ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه ببرقيته المشهورة المؤرخة فى ٤ يناير ١٨٨٤ التى أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية فى عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديرى الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذه — وذلك فى المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد فى كل ما يتخذه لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلى عن السودان .

وتوالت الحوادث — وغرق السودان وأهله فى لجج من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لكى تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المرابين الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالا بأى رأى أو احتفاظا بابداء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها فى التنفيذ بدون أى قلق ، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ، حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارسا وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلا و ١٨ مدفعا وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلا وثمانى أورط بيادة مصرية وخمس أورط بيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلا مصريا وسودانيا وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلا ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت فى إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠ رجلا (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر فى تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود فى مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفى السنتين التاليتين استمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهدية وقد تكون الجيش المشترك فى الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجليزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها ألايان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع ألايات بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفا . ضم اليه نحو ألفى رجل من العربان المتحابة من العبابدة والجعليين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجليز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتى (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيها مصريا مفرداتها كما يأتى : ١٨١,٨٥١ جنيها لمد السكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيها للتلغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيها للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيها للنفقات العسكرية .

ثانيا — الحملات التالية فى ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيها مفرداتها كما يأتى : ٦٩٩,٥٢١ جنيها للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيها للتلغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيه للنفقات العسكرية .

ثالثا — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيها تحملت منها فيما يقول ماكيكل فى كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٨٩٩ الاتفاق الذى أقيم عليه الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) بما يأتى : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها . كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث فى الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات فى السودان للرى ينتفع بها أهل الوادى كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تنتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصرى كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيرا — وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذى سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

" هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر فى الميزانيه قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة فى الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا الرأى صحيح فى جملته . إلا أن نظام الإدارة فى السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فإنى أنتهز الفرصة لكى أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رمى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنيب السودان التعقيدات الإدارية التى أدى إلى وجودها فى مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيرا أن المجلس طلب أن تقدم إليه الحكومة سنويا تفصيل الإيرادات والمصروفات فى السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...“

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالا تاما. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان [١] .

وباسم اشتراك مصر فى الحكومة الثنائية أعانت مصر الادارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضاتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر فى تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسما لا مسمى له .

وفى سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام فى القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر فى السودان نهائيا . وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن نتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائيا ، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلى بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى [٢] .

محمد شفيق غربال

---

(١) راجع خطاب السر ادوارد جراى وكيل الخارجية فى مجلس العموم فى ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ فى كتاب لورد لويد Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦